الاستعانة بالخبير الإلكتروني
أمام المحاكم الجنائية في القانون الكويتي
(دراسة تحليلية)

إعداد

دكتور/ راشد محمد حمد المري

قسم مقررات العلوم الشرطية، كلية الشرطة

أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الامنية، الكويت

٢٠٢٢

ضرورة الاستعانة بالخبير الإلكتروني أمام المحاكم الجنائية

دراسة تحليلية

راشد محمد حمد المري.
قسم مقررات العلوم الشرطية، كلية الشرطة، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الامنية، الكويت .
البريد الإلكتروني: Rashedm9@hotmail.com

ملخص البحث:

أدي التطور الإنساني وما لحقه من إنجازات مختلفة في جميع الميادين العلمية وما آلت إليه وحققته من تطور وتقدم تكنولوجي إلى تشابك مصالح الأفراد وتضاربها على المستويات التجارية والإجتماعية والاقتصادية، مما أدى بالتبعية إلى تطور طبيعة النزاعات المعروضة على القضاء، ولقد نظمت التشريعات المعاصرة الخبرة القضائية نظراً لأهميتها القصوى في تحقيق العدالة بين الأفراد، والمساهمة في تطبيق القانون تطبيقـًا سليمـًا، سواء في المسائل المدنية، أو الجزائية، أو الإدارية على حد السواء.

وإذا كان للخبرة تلك الأهمية في الجرائم التقليدية فإن أهميتها تزداد و تصبح ضرورية بل وحتمية في إثبات الجرائم الإلكترونية، فالخبرة ماهي إلا وسيلة من وسائل الإثبات التي تهدف إلى كشف بعض الدلائل أو الأدلة، أو تحديد مدلولها بالإستعانة بالمعلومات العلمية، وهي بحث لمسائل مادية أو فنية يصعب على المحقق أن يشق طريقة فيها ويعجز عن جميع الأدلة بالنسبة لها بالوسائل الأخرى للإثبات، ومنذ ظهور جرائم الحاسب الآلي تستعين الشرطة وسلطات التحقيق أو المحاكمة بأصحاب الخبرة الفنية المتميزة في مجال الحاسب الآلي، وذلك بغرض كشف غموض الجريمة، أو تجميع أدلتها والتحفظ عليها، أو مساعدة المحقق في إجلاء جوانب الغموض في العمليات الإلكترونية الدقيقة ذات الصلة بالجريمة محل التحقيق؛ ويلاحظ أن نجاح الاستدلالات وأعمال التحقيق في هذه الجرائم يكون مرتهنـًا بكفاءة و تخصص هؤلاء الخبراء.

الكلمات المفتاحية: الخبير الإلكتروني، الخبرة الفنية، وسائل الإثبات، الحاسب الآلي، الجريمة الإلكترونية، العدالة القانونية.

The need to seek the help of an electronic expert before the criminal courts An analytical study

Rashid Mohammed Hamad Al-Marri.
Department of Police Science Courses, Police College, Saad Al-Abdullah Academy for Security Sciences, Kuwait.
E-mail: rashedm9@hotmail.com

Abstract:

Technological development, technological development, and justice development in justice and contributing to the proper application of the law, whether in civil, penal, or administrative alike.

And if experience has that importance in traditional crimes, then its importance increases and becomes necessary and even inevitable in proving cybercrime. Experience is only one of the means of proof that aims to reveal some evidence or evidence, or determine its significance with the help of scientific information, which is a search for material or technical issues. It is difficult for the investigator to make a way through it, and he is unable to find all the evidence for her by other means of proof.

Since the emergence of computer crimes, the police and the investigation or trial authorities seek the assistance of those with distinguished technical expertise in the field of computers, in order to uncover the mystery of the crime, collect and preserve its evidence, or assist the investigator in clearing aspects of ambiguity in the accurate electronic operations related to the crime under investigation. It is noted that the success of inferences and investigations in these crimes depends on the competence and specialization of these experts.

keywords: Electronic Expert, Technical Expertise, Means Of Proof, Computer, Cybercrime, Legal Justice.

الاستعانة بالخبير الالكتروني

أمام المحاكم الجنائية في القانون الكويتي

(دراسة تحليلية)

مقدمة:

تقدمت العلوم القانونية والتكنولوجية تقدماً ملحوظاً تماشياً مع تطور العصر الحديث بتقنياته وارهاصاته الفنية والآلية في شتى المجالات والميادين، ومن ثم فقد تطورت أيضاً الجرائم المستحدثة وفي مقدمتها الجرائم الإلكترونية، وما يشهده مسرح تلك الجرائم الحديثة على الفقه والقانون، كالجرائم المعلوماتية، والإنترنت، والحاسب الآلـي ... وغيرها، وفي ذات الوقت فقد اتسع مجال الإثبات الجنائي وانعكس ذلك على العلـوم الجنائية والتحقيق الجنائي وكافة المسائل المتصلة بها، وأصبح العديد من تلك المسائل المتعلقة بالإثبات منظمة وفقاً لقواعد علمية وفنية.

وقد كان من نتاج هذا التطور العلمي والتكنولوجي أن القضاء يواجه حالياً العديد من المشاكل والعقبات الجمة خاصة في المسائل المتعلقة بالتقنيات المعلوماتية الحديثة بوسائلها الإلكترونية المختلفة والمعقدة، لذا أصبح الاستعانة بأهل الخبرة من المتخصصين في هذا المجال أمر ضروري للاستفادة منهم ومعاونة القضاة على اتخاذ القرارات الحكيمة.

وتقوم النيابة العامة والقضاء بالتحقيق في القضايا المرفوعة أمامها، ويقوم المحقق الجنائي في سبيل الكشف عن غموض وملابسات وظروف الجريمة ومرتكبيها باتخاذ الكثير من الإجراءات والوسائل المتنوعة اللازمة لتحقيق هدفه، ولما كان ذلك الأمر يحتاج إلى جهد كبير وتركيز فني دقيق لا يستطيع المحقق القيام به بمفرده، وتيسيراً عليه لأداء عمله وتفرغه التام لأداء باقي إجراءات التحقيق، وتحقيقاً لمبدأ التخصص وتقسيم العمل، فإن الأمر يقتضي الاستفادة من أهل الخبرة والاستعانة بهم.

ومن ثم فإن الذي يعنينا في هذا المقام هم الخبراء المتخصصون في نطاق النظم والمعلومات والتقنيات الحديثة المتسقة بالجرائم الالكترونية، مما يفيد استكمال إجراءات التحقيق، واستجلاء الحقيقة في ساحة القضاء، والوصول إلى أدق التفصيلات العلمية والتخصصية في إثبات الأدلة بوسائل التقنية المعلوماتية

والإلكترونية الحديثة، وهو علم له أصوله وقواعده، وبالتالي فإنه لا غني عن الاستعانة بخبير على دراية كاملة بتلك الوسائل الإلكترونية، ومجال الإنترنت والعالم الافتراضي والتعامل مع الحاسبات الآلية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الخبير المعلوماتي التقني من منطلق أن الخبرة في مجال الجرائم الإلكترونية كنوعية جديدة ومعاصرة من الجرائم المستحدثة، في إطار التطور الهائل الكبير باستخدام أدوات ومعطيات وسائل التقنية التكنولوجية الحديثة، التي تحتاج إلى جهد كبير في وصفها، وتحليلها، وتطبيقها، والحكم عليها؛ كذلك الوصول إلى الدليل المادي في الإثبات أمام القضاء الجنائي.

وبالرغم من أن بعض الفقهاء قد تناولوا مسائل انتداب الخبير في الدعاوى بالبحث والتمحيص، إلا أن هذا الموضوع مازال يثير الكثير من المسائل التي تحتاج إلى تأصيل ومناقشة وبحوث، ومحاولة الوصول لنتائج وحلول لها، وذلك ما تؤكده تعامل القوانين والتشريعات المقارنة، ومن ثم فإن ضرورة وجود خبير فني تقني في النظم والمعلومات والتقنيات الإلكترونية الحديثة هام جداً في إجراءات التحقيق الجنائي.

الإشكاليات والفروض البحثية المعلوماتية:

١- تؤدي إساءة استخدام النظم الحاسوبية وشبكات الاتصال إلى زيادة معدل الإجرام المعلوماتي.
٢- عدم كفاية النظم والقواعد القانونية والفنية التقليدية لعملية الإثبات الجنائي للجرائم المعلوماتية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال تبيان ماهية الخبرة وخصائصها وأنواعها، والمنهج التحليلي لموضوع الخبير الإلكتروني من خلال بعض النصوص القانونية والقرارات والاجتهادات القضائية المرتبة بمسألة الاستعانة بالخبير من أجل توضيح إجراءاتها وتجلي طبيعتها القانونية وفعاليتها.

خطة البحث:

ومن ثم نتعرض في هذا البحث بدراسة الفصول الآتية:-

الفصل الأول: ماهية الخبرة وأنواعها

المبحث الأول: مفهوم الخبرة وأهميتها أمام القضاء

المبحث الثاني: الآثار القانونية المترتبة على الاستعانة بالخبرة المعلوماتية

الفصل الثاني: دواعي الخبرة الإلكترونية واجراءاتها.

المبحث الأول: أنواع الخبرة اللازمة لأدلة الإدانة والبراءة

المبحث الثاني: الخبرة الفنية والقواعد الإجرائية في الجرائم الإلكترونية

خاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات

وسوف نناقش هذه الجزئيات القانونية الفنية الإجرائية في مجال الخبرة الفنية الإلكترونية على التفصيل والنحو التالي:

الفصل الأول

ماهية الخبرة وأنواعها

تمهيد وتقسيم:

لقد ألقت التكنولوجيا الحديثة بتأثيرها وارتبطت بشكل قوي بمختلف مجالات النشاط الإنساني بكافة أشكاله ومضامينه، حتى أصبحت أمراً ضرورياً لا يمكن الإستغناء عنها، وأصبحت التكنولوجيا مقوماً أساسياً من مقومات دفع عجلة التقدم بالأمم والحضارات ومقياساً لتقدمها، غير أنه في المقابل أقترنت هذه التقنية بظهور أفعال غير مشروعة أصبحت تشكل ظاهرة إجرامية من نوع خاص، تختلف عن الظواهر الإجرامية العادية والكلاسيكية، إذ أوضحت العديد من المفاهيم القانونية السائدة سواء على مستوى القانون الموضوعي من حيث التجريم والعقاب بفعل ازدواجية طبيعتها بين جريمة معلوماتية محضة تستهدف الأنظمة والبيانات المعلوماتية في حد ذاتها، أو كجريمة عادية مرتكبة بواسطة تقنية المعلومات كآلية من أجل التواصل والتخطيط لتنفيذ المشاريع الإجرامية، أو على مستوى القانون الإجرائي بفعل تغلبها على القواعد المسطرية المقررة كأصل عام للبحث وملاحقة مرتكبي الجرائم العادية ومحاكمتهم[١]، مما يتعين القول بأن الإجرام المعلوماتي قد أحدث ثورة هائلة في فلسفة التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية[٢].

وقد أظهر واقع الخبرة وممارسات بعض الخبراء القضائيين تميز الخبير كمتبوع في علاقته بتابعيه عن غيره من المتبوعين الآخرين، ومن ثم تجلت خصوصية مسئوليته المدنية عن الضرر الحاصل من فعله وفعل غيره من نواح متعددة، ينبغى بيانها في سبيل الخروج بدراسة أشمل، وأعم من الفائدة المرجوة منها[٣].

---

(١) هشام ملاطي، خصوصية القواعد الإجرائية للجرائم المعلوماتية - محاولة لمقاربة مدى ملائمة القانون الوطني مع المعايير الدولية-، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد السابع، ٢٠١٤، ص.١٠١.

(٢) عبد الرحمان اللمتوني، الإجرام المعلوماتي بين ثبات النص وتطور الجريمة، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد السابع، ٢٠١٤، ص ٤٨.

(٣) محمد عبدالسلام عمر: خصوصية مسئولية الخبير القضائي في ظل التشريع الإماراتي، الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٢٠م، ص ٤٠٨.

وقد قنن المشرع الخبرة كوسيلة إثبات أو عنصر من عناصره لكشف دليل أو استخلاصه أو تعزيز أدلة قائمة[١]، رغبة منه في تقديم المساعدة للقاضي في حالة عرض قضية ذات طابع فني أو مسألة فنية عليه، لا يلم بها بما يجب للفصل في النزاع بشكل سليم[٢]، فيكون ندب الخبير بناء على اعتبار قدرته المحكمة على نحو يضع على كاهل الخبير القيام بمهمة الخبرة ودراسة المسائل محل النزاع وتدقيق جوانبها والتمحيص فيما يجب مستفيداً من علومه ودراسته وخبرته السابقة[٣]، ليعد نتيجة عمله المتقن ومحصلة خبراته السابقة بتقرير خبرة صحيح يكفي لتكون المحكمة منه قناعتها لتصدر الحكم الصحيح من قبل شخص مؤهل كلفته في الدعوى[٤].

ويفرد الباحث في هذا الفصل مبحثين للتعرف على مفهوم الخبرة وأهميتها أمام القضاء وذلك في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني يتعرض الباحث للآثار القانونية المترتبة على الاستعانة بالخبرة المعلوماتية، وذلك كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم الخبرة وأهميتها أمام القضاء

المبحث الثاني: ألآثار القانونية المترتبة على الاستعانة بالخبرة المعلوماتية

---

(١) مأمون محمد سلامة، قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض، طبعة نادي القضاة سنة ١٩٨٠- ص٣٣٥، موقع شبكة قوانين الشرق، مصطلحات قانونية "الخبرة – عمل الخبير".

(٢) معتصم محمود حيف، الخبرة القضائية في القضايا الحقوقية، الأردن، دار الثقافة، عمان، ط١، ٢٠١٤م، ص٢٨.

(٣) محمد غالب الرحيلي، الخبرة في المسائل الجزائية، دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والكويتي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤م، ص ٣٣.

(٤) مصطفى أحمد عبدالجواد حجازي، المسئولية المدنية للخبير القضائي، دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والمصري والكويتي في ضوء آراء الفقه وأحدث أحكام القضاء، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٨م، ص٥.

المبحث الأول

مفهوم الخبرة وأهميتها أمام القضاء

مقدمة:

لم تعرف الخبرة كنظام قانوني في المجتمعات القديمة، إلا أن الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص كان موجود قديماً في الحضارة الفرعونية، ومع تطور القانون الروماني واحتياج القاضي إلى معاون له في المسائل الفنية الشائكة كمسائل الحدود والإيجارات والمسائل الطبية وغيرها أدى إلى نشأة نظام الخبرة، وذلك كجزء من النظام القضائي الروماني، فأصدرت مراسيم رومانية تنظم الاستعانة بالخبير أمام القاضي مثل المرسوم رقم ٦٤ الذى أتاح للقاضي الاستعانة بخبير لتقدير إيجار الأراضي ومعاينتها عند انتهاء عقد الإيجار، وكان على الخبير التزام بحلف اليمين(١).

ماهية الخبرة وأهميتها وأنواعها:

الخبرة لغة: تأتي الكلمة في اللغة من مصدر خبر، يقال خبرت بالأمر أي علمته، واستخبرته سألته عن الخبر، وهو ما أتاك من نبأ عمن تستخبر، والخبر والخبرة (بكسرهما) تعنى العلم بالشيء كالإخبار والتخبر، هذا مصداقاً لقول الله عز وجل ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ (٢).

إن الخبر والخبر والخبرة والمخبرة والمخبرة كله العلم بالشيء، ويقال: من أين أخبرت هذا الأمر أي من أين علمت؟ وقولهم لأخبرن خبرك أي لأعلمن علمك(٣)، والخبرة هي إجراء متعلق بموضوع ما يتطلب الإلمام بمعلومات فنية لإمكان استخلاص الدليل منه(٤)، وخبره (بتشديد الباب المفتوحة) بكذا وأخبره نبأه

---

(١) عرفت مصر القديمة خبراء مختصين في قياس الحقول والمزارع المحاذية لضفاف النيل وذلك لوضع معالم الحدود عند تنافص منسوب نهر النيل. انظر:

-TRIBOLO Julie, L'expertise dans les Procédures Contentieuses Interétatiques, Thèse de doctorat en droit public, Faculté de Droit et Science Politique Université d'Aix-Marseille, 2017, p. 22.

(٢) سورة سبأ، الآية ١.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، لبنان، دار الجبل ودار لسان العرب، الجزء الرابع، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص٢٧٧.

(٤) مأمون محمد سلامة، الاجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج١، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١م، ص٦٤٥.

والجمع أخبار وأخابير، واستخبره سأله عن الخبر وطلب أن يخبره، والخابر المختبر المجرب ورجل خابر وخبير عالم بالخبر(١).

واصطلاحاً: لا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعني اللغوي، والخبير هو اسم من أسماء الله الحسنى ومعناه العالم بكنة الشيء المطلع على حقيقته الذى لا يخفي عليه خافية.

ولم يعرف المشرع الكويتي الخبرة، وإنما ترك هذه المسألة للفقه القانوني؛ واكتفي بوضع قواعدها الاجرائية، وقد عرفها البعض بأنها: إجراء تحقيقي، واستشارة فنية، تقوم بها المحكمة، بقصد الحصول علي معلومات ضرورية، عن طريق أهل الاختصاص، وذلك للبت في كل المسائل التي تستلزم الفصل فيها أمورا علمية أو فنية، لا تستطيع المحكمة الالمام بها. (٢)

والخبرة اصطلاحاً هي استشارة أو رأي يقدمه الخبير المكلف من القاضي أو المحكم لتقدير الأمور الفنية البحتة التي تقصر معارفه العامة عن الإلمام بها، ومعنى الخبير أنه لا يخفى عنه الأخبار ظاهرها وباطنها، لا في السموات ولا في الأرض، فهو العالم بما كان وما يكون لا تخفي عليه خافية(٣).

والخبير جمع خبراء، وهو صفة مشبهة تدل على الثبوت من خبر، أي عارف بالأمر على حقيقة عالم بالبواطن والظواهر(٤)، والخبير كل شخص له دراية خاصة بمسألة من المسائل، وقد يستدعي التحقيق فحص مسألة يستلزم لفحصها كفاءة خاصة فنية او علمية لا يشعر المحقق بتوافرها في نفسه فيقوم باستشارة خبير، كما هو الحال في تقرير الصفة التشريحية في جرائم القتل وتحليل المادة المأكولة في جريمة تسمم أو فحص لخطوط الكتابة المدعى بتزويرها(٥) .

إن الخبرة القضائية موضوع يتخصص في المسائل الفنية والعلمية التي تخرج عن إدراك القاضي، وتدخل في اختصاص الفنيين والتقنيين المتخصصين

---

(١) نصر الدين هنوني ونعيمة تراعي، الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية، الجزائر، دار هومة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٦م، ص٢٦.

(٢) نصر الدين هنوني ونعيمة تراعي، الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية، الجزائر، دار هومة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٦م، ص٢٦.

(٣) حسن صادق المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط٣، ٢٠٠٥م، ص٣٧٨.

(٤) أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨م، ص٦٠٩.

(٥) د.احمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص٤٥٧ وما بعدها، ط٧ .

في علم من العلوم الطبية أو الكيميائية أو الهندسية أو الصناعية أو المحاسبية ... وغيرها من العلوم، دون المسائل القانونية التي تبقى من اختصاص القاضي وحده.

ويقصد بالخبرة تقديم المساعدة للقاضي في المجال الفني والتقني، والطب الشرعي، والخبرة في النواحي الاجرائية للأدلة الجنائية العديدة الأخرى، والتي عن طريقها يستطيع القاضي تكوين عقيدته ووجدانه فيما يتعلق بالقضية المطروحة أمامه، والتي تتطلب توافر خبرة فنية، او معرفة علمية لا يمتلكها القاضي، فيمكن القول أنها عملية البحث والتقصي فيما يتعلق بالمشكلات المادية أو الفنية التي يعجز المحقق على تحقيق أهدافها من خلالها، بحيث لا يتمكن من جمع الأدلة الإلكترونية اللازمة بالنسبة لها من خلال اللجوء إلى طرق أخرى للإثبات[١].

كما عرفتها المحكمة العليا آخذاً برأي محكمة النقض على أن الخبرة عمل عادي للتحقيق الذى هو من القانون وأنه يحق لكل جهة قضائية الأمر بإجرائها عملاً بالمبدأ الذى يخول المحكمة اللجوء إلى كافة الوسائل الكفيلة بتنويرهم في إطار ما ليس ممنوع قانوناً[٢].

ومن تعريفات الخبرة القضائية عند أهل القانون والباحثين أنها " إجراء للتحقيق يعهد به القاضي إلى شخص مختص[٣]، ينعت بالخبير، يقوم بمهمة تتعلق بواقعة مادية يستلزم بحثها وإبداء الرأي فيها، ليقدم بياناً ورأياً فنياً لا يستطيع القاضي تقريره بمفرده".[٤]

أهمية الخبرة:

يزداد دور الخبراء أهمية في هذا العصر مع ازدياد المعاملات والمبادلات وتنوع النشاطات العلمية، مع تعقد الحياة وزيادة وسائل الاتصال، مما يدفع إلى ظهور بعض الصعاب التي لا يستطيع إلا أهل الخبرة الفصل فيها، فالقاضي لا يستطيع إلا أن يستعين بالخبراء في إثبات المائل العلمية حتى لو كان عالماً، وهناك العديد من القضايا التي كان للخبرة دور كبير فيها للفصل في النزاع وكشف ملابسات الجريمة، ومن المفارقات أنه قد تكون الخبرة تناقض أدلة عديدة، ومع

---

(١) خالد ممدوح إبراهيم، الجرائم المعلوماتية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٤م، ص ٨٤.

(٢) بوثينة أيمن، الخبرة القضائية في المادة الإدارية، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون إداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقة السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣م، ص٦.

(٣) محمد وحيد دحام وريمون ملك شنودة، الوجيز في قصور أحكام الخبرة الفنية – دراسة تحليلية مقارنة، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٧، ص٢٠، ط١

(٤) محمد حزيط، الخبرة القضائية في المواد المدنية والإدارية في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص ١٥.

ذلك يركن إليها القاضي في حكمه، نظراً لأنها تبنى على اليقين من ذوى الاختصاص ونادراً ما يشوبها الشك والاحتمال.[١]

وتزداد أهمية للخبرة في الجرائم التقليدية لتصبح ضرورية بل وحتمية لإثبات الجرائم الإلكترونية، فالخبرة ما هي إلا وسيلة من وسائل الإثبات التي تهدف إلى كشف بعض الدلائل أو الأدلة، أو تحديد مدلولها بالإستعانة بالمعلومات العلمية، وهي بحث في مسائل مادية أو فنية من الصعب أن يشق المحقق طريقه فيها، ومنذ ظهور جرائم الحاسب الآلي تستعين الشرطة وسلطات التحقيق أو المحاكمة بأصحاب الخبرة الفنية والمادية المتميزة في مجال الحاسب الآلي، بهدف الكشف عن الجريمة، أو تجميع الأدلة والتحفظ عليها، أو مساعدة المحقق في كشف الغموض عن العمليات الإلكترونية الدقيقة التي لها صلة بالجريمة محل التحقيق؛ ويلاحظ أن نجاح الاستدلالات وأعمال التحقيق في هذه الجرائم يكون مرهوناً بالكفاءة والتخصص الفريد للخبراء[٢].

إجراءات ومهام الخبير:

لقد عرف إجراء الخبرة على أنه " اللجوء إلى تقني بغرض تنوير المحكمة في مسألة تستلزم رأي رجل فن"[٣]، وتميز الخبرة بسماتها الفنية، فيتم اختيار الخبير لتوضيح الحالات الغامضة والتى دفع بالمحكمة لاختياره، ومن ثم يجب على الجهة القضائية تعيين مجال الخبرة تعييناً دقيقاً يمنع على الخبير تجاوز هذا النطاق[٤].

وتقتصر مهام الخبير على المسائل الفنية دون المسال القانونية، ففي الحالة الأولى يصعب على القاضي الإلمام بها، أما بالنسبة للحالة الثانية فيفترض به العلم بكافة المسائل القانونية ذات الصلة بموضوع الدعوى، ومنه نستنتج أنه لا يجوز للمحكمة أن تسعني برأي الخبير في مسألة قانونية، لأن ذلك يعد تنازلاً عن

---

(١) آمال عبدالرحمن يوسف حسن، الأدلة العلمية ودورها في الإثبات الجنائي، رسالة ماجستير في القانون العام، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، ٢٠١٢، ص١١٦.

(٢) عثماني سعيد، الخبرة القضائية في الجرائم المعلوماتية، جريدة عالم التنمية، على الموقع الإلكتروني: www.us-osr.org.

(٣) إسلام عبد الرحمان، إجراءات التحقيق في المواد المدنية طبقاً للتشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في الحقوق، تخصص القانون الإجرائي، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، ٢٠١٨م، ص١١.

(٤) عبدالكريم محمود الرويلي، الخبرة في المواد المدنية: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في القانون الخاص، قطر، كلية القانون جامعة قطر، ٢٠١٩م، ص٢٥.

اختصاصها الأصيل، من المسائل التي تدخل في سلطة تقدير المحكمة الاستعانة بالخبير في المسائل العلمية والفنية التي لا تستطيع المحكمة الإلمام بها، ما لم ينص القانون على غير ذلك[١]، فإما أن تقرر المحكمة تكليف خبير من تلقاء نفسها للنظر في الدعوى، أو بناء على طلب أحد الخصوم، أو بناء على اتفاق الخصوم معاً، ولا يجوز تعيين خبيرين لاحتمال اختلافهما في الرأي فيكون عدد الخبراء أحادياً أو وتراً[٢].

أهم الأسباب التي يعتمد عليها القاضي برفض إجراء الخبرة:

وهناك عدة شروط لم يحددها المشرع عند اللجوء للخبرة، ولكن يمكن استنتاجها من الواقع العملي للخبرة أمام القضاء منها أنه يجب أن يكون هناك نزاع أو دعوى قضائية في موضوع الخبرة[٣]، يصاحبها وجود صعوبات علمية وفنية في تلك الدعوى القضائية تتجاوز معرفة القاضي، وثقافته العامة[٤]، وتقرير القاضي اللجوء إلى الخبرة، يجوز للقاضي رفض إجراء الخبرة حيث يتمتع بسلطة تقديرية في تقرير إجراء الخبرة، وذلك في حالات عدة نذكر منها:

- أن تكون القضية ليست ذات أهمية.[٥]
- تقدير القاضي أن القضية لا تحتاج للخبرة فهي في هذه القضية غير مفيدة أو مجدية.
- إذا وجد دلائل في وقائع الدعوى والمستندات المقدمة تكفي لتكوين عقيدة القاضي في إصدار الحكم دون الرجوع للخبرة[٦].

---

(١) علي عوض حسن، الخبرة في المواد المدنية والجنائية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ١٩٩٣م، ص٣٠.

(٢) أحمد سيد محمود، النظام الإجرائي للخبرة القضائية في المواد المدنية والتجارية وفقاً للقانونية المصري والكويتي، مرجع سابق، ص ٤٠-٤٥.

(٣) عبد الناصر محمد شنيور، الإثبات بالخبرة بين القضاء الإسلامي والقانون الدولي، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٤) عمر عماد عبد المنعم، عمل الخبير في المواد المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص ٤.

(٥) عبد الوهاب العشماوي، إجراءات الإثبات في المواد المدنية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٥م، ص ٢١٨.

(٦) جمال الكيلاني، الإثبات بالمعاينة والخبرة في الفقه والقانون، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٦ العدد ١،٢٠٠٢، ص ٢٧٩.

المبحث الثاني

الآثار القانونية المترتبة على الاستعانة بالخبرة المعلوماتية

يعتبر الخبير القضائي رجلاً من أهل المعرفة في علم من العلوم أو فن من الفنون أو في شتى مجالات العلم والمعرفة الأخرى، وهو شخص غير موظف بالمحكمة، له معلومات فنية خاصة يستعين القضاء برأيه في المسائل التي يستلزم إظهارها من خلال هذه المعلومات، فهو المختص الذى تطلب مشورته، ويعتبر هذا الخبير عون من أعوان القضاء، الذى له صفة المساعد الظرفي لمرفق العدالة، حيث تنتهى صفته بانتهاء المهمة الموكلة له ويتم ذلك عملياً عند إيداع تقريره لدى المصلحة المختصة[١].

وتعتبر الجهة القضائية سواء كانت المحكمة أو المجلس القضائي المطروح أمامها النزاع صاحبة الحق في اختيار من ترى الاستعانة بهم من الخبراء، وبالتالي لا يعنى هذا أن الجهة القضائية ملزمة بتعيين الخبراء المقيدة أسماؤهم في قوائم الخبراء القضائيين، وإنما يجوز أن تقوم بتعيين خبير غير مقيد اسمه في الجدول[٢].

وقد اختلفت آراء الفقهاء حول تكييف الخبرة القضائية، فمنهم من يرى أن الخبرة هي نوع من الشهادة الفنية، لتشابه الإجراءات والحجية إلى حد كبير بين الشهادة والخبرة، على اعتبار لأن كل من الخبير والشاهد يدلي بمعلومات ويحلف اليمين، ويرى جانب آخر أن الخبرة ما هي إلا وسيلة لتقدير وتقييم دليل مطروح على القضاء، فهي لا تقوم منفردة وليست مستقلة، وإنما تقتصر وظيفتا على تقييم الدليل المطروح، على خلاف الحال في وسائل الإثبات الأخرى[٣].

وتلجأ المحكمة إلى الخبرة كلما احتاج الفصل في الدعوى إلى تحقيق بعض الأمور لا يمكن للمحكمة الفصل فيها إلا بواسطة من كانت له معرفة فنية، مثل

---

(١) هنوني نصر الدين وتراعي نعيمة، الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية، الجزائر، دار هومة، ٢٠١٦، ص ٢٦، ط٣.

(٢) محمد حزيط، الخبرة القضائية في المواد المدنية والإدارية في القانون الجزائري، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص٤٠، ط٢

(٣) صبيحة بهاز، الخبرة القضائية في المنازعات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي حقوق، تخصص قانون إداري، جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، ٢٠١٧/٢٠١٨م، ص ١٣.

الأمور الطبية والأمور الهندسية، والأمور الحسابية والزراعية، وقد يكون النزاع أمام القاضي يتضمن مسائل مالية، فيقوم القاضي بتعيين خبير قضائي محاسبي ليساعده في إثبات الوقائع وفك غموض الأرقام المقدمة، وبالتالي الوصول لقناعة تمكنه من إصدار الحكم المناسب، وينطبق ذلك على الدعاوى والنزاعات بين الشركاء ودعاوى التعويضات ونزاعات التأمين والميراث وغيرها[١].

فقد نصت المادة الأولى من قانون الخبرة الكويتي على أنه يقوم بأعمال الخبرة أمام المحاكم واليابسة العامة والإدارة العامة للتحقيقات وهيئات التحكيم القضائي خبراء الإدارة العامة للخبراء وخبراء الجدل، وكل من ترى أي من الجهات المذكورة عند الضرورة الاستعانة برأيهم الفني سواء من الموظفين أو من غيرهم، وإذا رأت أي جهة من الجهات المذكورة في الفقرة السابقة أن تندب خبيراً من خارج الإدارة العامة للخبراء وجدول الخبراء للقيام بأعمال الخبرة، وجب أن تبين أسباب ذلك في الحكم أو القرار[٢].

أهمية الاستعانة بالخبراء :

إذا كانت الاستعانة بخبير فني في المسائل الفنية البحتة في الجرائم التقليدية أمر واجب على جهات التحقيق، فهي أوجب في مجال استخلاص الدليل الرقمي، وذلك لإثبات الجرائم المعلوماتية، لما لها من مسائل فنية آية في التعقيد، يصعب على المحقق أن يشقه فيها ويفشل في جمع الأدلة عنها بالوسائل الأخرى للإثبات[٣]، ومنذ ظهور الجرائم المعلوماتية فإن الضبطية القضائية وسلطات التحقيق عموماً تستعين بأصحاب الخبرة الفنية المتميزة في مجال الحاسب الآلي والمنظومات المعلوماتية وذلك بغرض كشف غموض الجريمة وتجميع الأدلة والتحفظ عليها، أو مساعدة المحقق في إجراء جوانب الغموض في العمليات الإلكترونية الدقيقة ذات الصلة بالجريمة محل التحقيق.

ويلاحظ أن نجاح الاستدلالات وأعمال التحقيق في هذه الجرائم يكون مرتهناً بكفاءة وتخصص الخبراء، فلا يكشف إجرام الذكاء والفن إلا ذكاء وفن مماثلين، وهنا تبرز أهمية الاستعانة بالخبير في مجال الجرائم الإلكترونية الذى يستعين به المحقق الذى يعجز عن الكشف عن غموض الجريمة لنقص الكفاءة

---

(١) بوشك نجية، سايح آسية، الخبرة المحاسبية القضائية في الجزائر ودورها في الحد من الجرائم الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس، المجلد الثاني، المدية، العدد ٢، ٢٠١٧م، ص ٦.

(٢) قانون الخبرة رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٦ في المادة الأولى منه.

(٣) زهير ضياء الدين، الخبرة القضائية بين التشريع والتطبيق، على الموقع .www.poc.iq

والتخصص اللازمين في التعامل مع الجوانب التقنية والتكنولوجية التي ارتكبت بواسطتها الجريمة، وهو ما قد يؤدى إلى تدمير الدليل ومحوه بسبب الجهل أو الإهمال عند التعامل معه[١].

ويستعين القاضي الجزائي بالخبرة الطبية للطبيب الشرعي في أسباب الوفاة مثلاً أو إثبات اعتداء جسدي أو الاستعانة بالخبرة التقنية في مسائل مضاهاة الخطوط ومطابقة البصمات، أو في تحديد أسباب حادث أو جريمة جنائية متعلقة بالأنظمة الإلكترونية، والقاضي المعروض عليه النزاع هو الذى يقوم بتحديد مهمة الخبير ومدتها، وهو المعنى بتقدير رأيه ونتيجة عمله[٢]، فالحاجة إليها تكون بعد ظهور وقائع جديد لها علاقة بالنزاع ويكون ذلك بعد إيداع تقرير الخبرة الأولى، وهى بحث لمسائل من الصعب على المحقق الخوض فيها والعجز عن جمع الأدلة بالنسبة لها بالوسائل الأخرى للإثبات.[٣]

ويقدم الخبير المساعدة للقاضي ويسهل من مأموريته فيجب أن يتوافر في الخبير الموضوعية والحياد والنزاهة وعدم المحاباة، مع عدم التأثر بالعوامل الشخصية، ويجب أن تتوافر فيه الأهلية، وأن يكون من الغير، بمعنى لا يجوز أن يقوم الخبير بدوره في خصومة هو طرف فيها[٤].

الخبير هو إنسان بالدرجة الأولى يرد عليه الخطأ والنسيان، وربما التحيز في بعض الأحيان[٥]. لكن تقرير الخبير لا يطعن به بشكل مستقل، لأنه يعتبر جزء من الحكم الذي تبناه، إلا إذا نص المشرع على خلاف ذلك، **ونجد موضوعات مناقشة في الأتية:**

١- مناقشة مضمون التقرير، وما يحتويه من أخطاء أو تناقض.

---

(١) طلبت إحدى دوائر الشرطة بالولايات المتحدة الأمريكية من شركة تعرضت للقرصنة أن تتوقف عن تشغيل جهازها الآلي للتمكن من وضعه تحت المراقبة بهدف كشف مرتكب الجريمة، فحدث نتيجة ذلك أن تسببت دوائر الشرطة بدون قصد في إتلاف ما كان قد تم من الملفات والبرامج، انظر للتفصيل: هشام رستم، الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية، ١٩٩٤م، ص٢٩.

(٢) صبيحة بهاز، الخبرة القضائية في المنازعات الإدارية، مرجع سابق، ص١٠.

(٣) علي محمود حمودة، الأدلة المتحصلة من الوسائل الإلكترونية في إطار نظرية الإثبات الجنائي، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية شرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، العدد ١، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ٢٠٠٣م، ص٢٨٥.

(٤) أسامة أحمد محمد جاد الله، الخبرة أمام القضاء، دراسة تطبيقية على خبراء وزارة العدل، دراسة دكتوراة، المنوفية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠١٨، ص٥٠.

(٥) محمد الكشبور، الخبرة القضائية في قانون المسطرة المدنية، دراسة مقارنة، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٠، ص ١٤٠.

٢- تقديم الطعن في المؤهلات العلمية والفنية للخبير.

٣- الطعن في استقلال وحياد الخبير.

٤- توضيح المعلومات بتفصيل أكثر، أو معلومات ناقصة أو مبهمة[١].

ولن يتمكن المحامي من مناقشة الخبير إلا بعد الإحاطة الدقيقة ببيان المأمورية المكلف بها الخبير، ومشاورة أهل التخصص والخبرة، وقد يعزز دفاعه بتقرير استشاري يوضح مواطن الخطأ أو التناقض أو النقص.

- **وقد يجد القاضي أو الأطراف مبرر لإعادة الدعوى لمكتب الخبراء**
- إضافة طلبات جديدة والتوسيع المهمة.
- استدراك خطأ أو نقص.
- عدم وصول الخبير لنتيجة معقولة.
- استبدال الخبير المكلف لعدم القيام بالمهمة المكلف بها، أو الإخلال بالواجبات المهنية.
- رفض القيام بالمهمة أو التأخير في القيام بالمهمة.
- تعذر القيام بالمهمة لسفر أو لمرض.
- أو أي سبب يؤدي إلى تعطيل الإجراءات.

ومن المقرر أن تحقيق عناصر الدعوى وبيان وجه الحق فيها وتحميص ما يقدم من أدلة والموازنة بينها هو من صميم ولاية القاضي فلا يجوز له أن يتخلى عنها لسواه أو يفوض فيها غيره وإن كان له أن يستعين بمشورة خبير في الدعاوى التي يثار فيها نزاع يتعلق بأمور فنية بحتة تقصر معارف القاضي العامة عن الإلمام بها إلا أن مهمة الخبير تقف عند هذا الحد ، فإن تجاوزها وتطرق لمسألة قانونية حتى ولو كان القاضي قد صرح له ببحثها فلا يجوز للقاضي الاستناد إلى هذا التقرير فيما تطرق إليه وتعين عليه القيام بواجبه ببحث هذه المسألة وتمحيص أدلة الخصوم والموازنة بينها وإعمال حكم القانون عليها[٢].

(1) Susan Cunningham- Hill Kareen Elder, Civil Litigation, (London: Oxford University Press, U. K, 2016).

([٢]) محكمة النقض المصرية، دوائر الإيجارات، الطعن رقم ٥٦١٨ لسنة ٧٣ قضائية، جلسة ٢٨ مارس ٢٠٠٥.

أسباب لجوء القضاء للخبرة:

الخبرة هي مهمة ذات طابع قضائي، حيث يدخل الخبير الدعوى بناء على حكم أو قرار قضائي، ويؤدى مهمته تحت إشراف القاضي، كما أن التقرير المقدم من الخبير يخضع لتقدير القاضي، لذلك تسمى الخبرة القضائية، ومن يقوم بإسم الخبير القضائي.[١]

وتهدف الخبرة القضائية إلى إظهار الحقيقة لفض النزاع القائم، فالأصل أنه لا يمكن افتراض خبرة مستقلة عن وجود نزاع قائم، لأن إجراء الخبرة يقوم به القاضي أو الخصوم لإثبات أو نفي حالة أو واقعة معينة لدعوى قائمة بين يدى المحكمة[٢].

وفي الحقيقة فإن الاستعانة بالخبراء وفق المنهج التقليدي في الإجراءات الجزائية يرتبط بمنطق تقليدي، فيجب أن يتسع صدر المشرع الإجرائي بصددها بما يسمح بتجاوزها في إطار الجرائم المعلوماتية، فليس في القانون ما يمنع جهات التحقيق من ندب خبراء من غير المقيدين بالجدول، فإن هذا يستوجب تطويره ليمكن الإستعانة بخبراء في العالم الافتراضي إلى أبعد من النطاق الإقليمي، ممثلا في الحدود المادية للدول، حيث تسمح مقومات العالم الافتراضي أن يكون الخبراء من خارج الدولة، باعتباره بيئة اتصالية رقمية عالمية[٣].

وبإيداع الخبير التقرير الفني قلم كتاب المحكمة المنظور أمامها الدعوى، تبدأ مهمة القاضي في تقدير الرأي الفني الذي انتهي إليه الخبير، فقد لا تطمئن المحكمة لتقرير الخبير فتندب خبير ثان في الدعوى، وفي هذه الحالة قد تتطابق التقارير وقد تتباين، ولكن يبقي للمحكمة الحرية المطلق في الأخذ بالتقرير الأول أو الثاني حسبما تراه، وأن انتدابها إلى خبير ثان لا يمنعها من الاستناد إلى التقرير الأول[٤]. ولكن قد تتجه المحكمة إلى فض هذا التناقض عن أحد طريق الوسائل التالية: (ندب خبير مرجح، مناقشة الخبراء، أي إجراء من إجراءات التحقيق).

---

(١) عادل أحمد صالح على، الطبيعة القانونية للخبرة القضائية، بحث منشور، كلية الحقوق، جامعة المنيا، قسم القانون المدني، ٢٠١٩م، ص ٢٧٦.

(٢) روبيرو يسعد، يايا فرحات، الخبرة القضائية ودورها في الإثبات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص مهن قانونية وقضائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدالرحمان ميرة، بجاية، ٢٠١٩م، ص٢٢.

(٣) صبيحة بهاز، الخبرة القضائية في المنازعات الإدارية، مرجع سابق، ص١٠.

(٤) محكمة النقض المصرية، الدائرة المدنية، الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ قضائية، جلسة ٢١ إبريل ١٩٧٩، مكتب فني ٣٠ رقم الجزء ٢، الصفحة ١٥٧.

وقد قضت محكمة التمييز الكويتية بأن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الطاعنة إلى طلب ندب لجنة من خبراء آخرين مادام أنها قد وجدت في أوراق الدعوى ومنها هذا التقرير ما يكفي لاقتناعها بالرأي الذى انتهت إليه[١].

وقد أقرت محكمة النقض المصرية أنه "إذا كانت المسألة المتنازع فيها من المسائل الفنية البحتة التي يتعذر على المحكمة أن تشق طريقها بنفسها لإبداء الرأي فيها، فإن تناقض تقارير الخبراء في شأنها يوجب على محكمة الموضوع أن تستنفذ كل ما لها من سلطة تحقيق لاستجلائها سواء بندب خبير مرجح أو لجنة من الخبراء أو استدعاء الخبراء لمناقشتهم في تقاريرهم أو أي إجراء آخر يعينها في تحقيقها، وأن تبين في حكمها حتى يطمئن المطلع عليه إلى أنها أحاطت بالمسألة الفنية المطروحة ووقفت على كنهها وتعرفت حقيقتها قبل إبداء الرأي فيها، وأنها بذلت في هذا السبيل كل الوسائل التي من شأنها أن توصلها إلى ذلك"[٢].

معوقات إثبات الجريمة الالكترونية

١- **دليل الإثبات ذاته:** يمكن للمجرم أن يطمس دليل جريمته طمساً كاملاً ولا يترك وراءه أي أثر، ومن ثم يتعذر إن لم يكن مستحيلا ملاحقته أو كشف شخصيته.
٢- **فقدان الآثار المتعلقة بالجريمة:** جرائم الإنترنت جرائم غير تقليدية، لا تخلف آثار مادية كتلك التي تخلفها الجريمة العادية مثل جثة المجني عليه في القتل، واختلاس المال من المجني عليه في السرقة.
٣- **تعذر الحصول على الأدلة بالحماية الفنية:** يمكن اختراق هذه الأنظمة، وذلك بالدخول إلى المعلومات السرية أو الأسرار التجارية بغرض بيعها أو استخدامها في مؤسسات جديدة يسعي الجناة إلى إنشائها أو يكون هدفهم فقط تغيير الأرقام والبيانات أي تخريب المعلومات.

---

(١) محكمة التمييز الكويتية، طعن رقم ٨٩/٣٢ جلسة ١٩٩٠/٤/٢، مدني، موقع قوانين الشرق الأوسط، منظومة المعلومات الشاملة، أحكام المحاكم العربية.
(٢) محكمة النقض المصرية، الدوائر التجارية، الطعن رقم ١٣٧٩١ لسنة ٨٠ قضائية، جلسة ٢٤ يونية ٢٠١٨.

الفصل الثاني
دواعي الخبرة الإلكترونية
وإجراءاتها

تمهيد وتقسيم:

يعتبر الذكاء من أهم صفات المجرم المعلوماتي لأنه يتطلب منه الإلمام التام بتقنية بتكنولوجيا المعلومات والقدرة على تعديل وتغيير برامج الحاسب الآلي، فإن الجناة الذين يستخدمون الوسائل الإلكترونية في ارتكاب جرائهم يتميزون بالذكاء والإتقان الفني للعمل الذي يقومون به، والذى يتميز بالطبيعة الفنية، فيتمكنوا من إخفاء أفعالهم غير المشروعة أثناء تشغيلهم لهذه الوسائل الإلكترونية.

ويختلف الدافع لارتكاب جرائم الإنترنت عن الدافع لارتكاب الجرائم الجنائية، فالبعض يرتكب الجريمة الالكترونية لولعه في الحصول على المعلومات الجديدة مثل القراصنة، أو للاستيلاء على المعلومات الموجودة على جهاز الكمبيوتر أو حذفها أو تدميرها أو الغائها نهائيا، وقد يكون الدافع الرغبة في قهر النظام الالكتروني بغرض تحقيق شهرة وإثبات التفوق العلمي لديه، وهى تكون بين الشباب، وقد تكون لاستهداف بعض الأشخاص والجهات(١).

كما يستخدمون طرق التلاعب غير المرئي في النبضات أو الذبذبات الإلكترونية التي يتم تسجيل البيانات من خلالها، وهناك بعض الأفعال غير المشروعة التي يرتكبها جناة الوسائل الإلكترونية ويكون أمرها حكراً عليهم كالتجسس على ملفات البيانات المختزنة، والوقوف على ما بها من خفايا وأسرار، ويقوموا باختراق قواعد البيانات والتغيير في محتوى البيانات تحقيقاً لمصالح خاصة أو بقصد تخريبها من جهة، وتزايد الاختراق المرن للأمن الوطني للدول وأثرها على زعزعة الاستقرار الداخلي للدول من جهة ثانية(٢).

(١) هشام ملاطي، خصوصية القواعد الإجرائية للجرائم المعلوماتية، مرجع سابق، ص١٠٢.
(٢) راشد المري: وسائل التواصل الاجتماعي وتاثيرها على الناشئة، بحث منشور، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠١٨، ص ٤٩.

ومما سبق تقديمه من تقسيمات يتضح أنه لكي يدخل الفعل في إطار الجرائم الالكترونية يجب أن يقوم جهاز الحاسب الآلي في الجريمة بدور على قدر من الأهمية، ويقصد بجهاز الحاسب الآلي في هذا المقام المكونات المنطقية للحاسب الآلي من معلومات وبرامج وكذلك جميع المكونات الأخرى التي تساعد في عملية المعالجة الآلية للمعلومات، ويكمن هذا الدور في كون النظام قد ساعد وسهل في ارتكاب الفعل على نحو كبير، ويختلف دور الحاسب الآلي في الجريمة الالكترونية من جريمة لأخرى[١].

مما يستدعى وجود خبير إلكتروني على درجة من العلم والدراسة، ويتمتع بصفات وخصائص تقنية في الجرائم المعلوماتية يكون له دور في مساعدة القاضي على اتخاذ القرار الصحيح.

ويتناول هذا الفصل الذي أخصصه لبحث الاستعانة بالخبير الإلكتروني أمام المحاكم الجنائية، وذلك في مبحثين، أفرد الأول في التعرف على أنواع الخبرة اللازمة لأدلة الإدانة والبراءة، وفي المبحث الثاني، أتناول بالبحث الخبرة الفنية والقواعد الإجرائية في الجرائم الإلكترونية، وذلك على الترتيب التالي:

المبحث الأول: أنواع الخبرة اللازمة لأدلة الإدانة والبراءة

المبحث الثاني: الخبرة الفنية والقواعد الإجرائية في الجرائم الإلكترونية

(١) نور الدين الواهلي، الإختصاص في الجريمة الإلكترونية، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد السابع ،٢٠١٤، ص ١١٥.

المبحث الأول

أنواع الخبرة اللازمة لأدلة الإدانة والبراءة

مقدمة:

إن الخبرة القضائية هي عبارة عن عمل فني وتقني بحث، يوكله القاضي لأهل الاختصاص من أجل توضيح ما خفى من لبس حول مسألة معينة تكون محل نزاع أمام القضاء، وإبداء رأيهم في طريقة حل هذا النزاع(١).

ولا تكتفى الكفاءة العلمية العالية في مجال التخصص للخبير فحسب؛ بل يجب إضافة سنوت من الخبرة في المجال المختص فيه، وعلى وجه الخصوص الجرائم الجنائية ذات الصلة بالحاسب الآلي، فقد يتعلق الأمر بتزوير المستندات أو بالتلاعب في المعلومات أو بالغش أثناء نقل أو بث البيانات والمعلومات، أو الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، أو عرض صور أو أفلام مخلة بالآداب العامة(٢)، ويطلق على الخبير في مجال الجرائم المعلوماتية بـ(الخبير المعلوماتي) أو بتعبير أدق الخبير الالكتروني الرقمي(٣).

أنواع الخبرة في الجرائم المعلوماتية:

وينقسم الخبراء إلى نوعين وذلك على النحو الآتي بيانه:

النوع الأول/ الخبراء من ضباط الشرطة:

والذين يمتهنون مجال المعمل الجنائي والأدلة الجنائية، ويستوجب تلقينهم وتدريبهم باهتمام ورعاية، مع دراسة بعض العلوم كالهندسة والتصوير والطبيعة والكيمياء، وذلك لمساعدتهم في التحليل العلمي في مجال تخصصهم، وهذه الطائفة تتميز بتفردها في مجال فحص الأسلحة والكشف عن التزييف والتزوير، ومضاهاة الخطوط، وفحص قضايا الحريق.

---

(١) محمد حزيط، الخبرة القضائية في المواد المدنية والإدارية في القانون الجزائري، الجزائر، الطبعة الثانية، دار هومة، ٢٠١٥م، ص ١٤.

(٢) د. محمد ابو العلا عقيدة، التحقيق وجمع الأدلة في مجال الجرائم الإلكترونية، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية شرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، العدد ١، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ٢٠٠٣ م، ص ٢٧.

(٢) عكاشة محي الدين، محاضرات في الملكية الأدبية والفنية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠١م، ص١٢٣.

النوع الثاني: الخبراء من خريجي الكليات العملية:

وهم خريجي كليات الطب والمتخصصين في علم التشريح لجثث الضحايا في الجرائم الجنائية، والهندسة والعلوم، ويتم تدريبهم وتلقيهم بعض المواد القانونية والشرطية بما يتفق واحتياجاتهم في مجال تخصصهم(١).

وبالنظر إلى الطبيعة الفنية والعلمية للخبرة في مجال الجريمة المعلوماتية فإنه ينبغي للخبير الإلمام بالمهارات التالية:

١- الإلمام بتركيب الحاسب وصناعته ونوعه ونظم التشغيل والاجهزة الملحقة وكلمات المرور ورموز التشفير.
٢- طبيعة البيئة التي يعمل الحاسب فيها، من حيث التنظيم والتوزيع لأعمال المعالجة الآلية وتحديد أماكن التخزين والوسائل المستعان بها في التخزين.
٣- التمكن من نقل أدلة الإثبات غير المرئية وتحويلها إلى أدلة مقروءة، مع المحافظة على دعامتها لحين القيام بأعمال الخبرة بغير أن تصاب بتلف، مع إثبات تطابق المخرجات الورقية مع ما هو مدون على دعائمها الممغنطة.
٤- ضرورة إلمام الخبير بنظم الحاسب الآلي بمكوناته المادية والبرامجية، ومعرفة طرق فحصها كبرامج كشف وإزالة الفيروسات وبرامج استرجاع البيانات والمعلومات، وإظهار المخفي منها.
٥- الربط بين الدليل المادي والدليل الرقمي في الوقائع محل البحث والتحقيق(٢).

ومن أنواع الخبرة التي تتوافر في خبراء البصمات، حيث يقومون بالكشف عن آثار البصمات التي قد يتركها الجاني في مكان ارتكاب الجريمة ومقارنتها مع بصمات أخرى من يشتبه فيه ومعتادي الإجرام، وأيضاً يوجد ما يسمى بخبراء التصوير الجنائي الذي يقع على عاتقهم مجال تصوير مسرح الجريمة بما يحتويه

---

(1) Y. Barthe & C. Lemieux, « Les risques collectifs sous le regard des sciences du politique. Nouveaux chantiers, vieilles questions », Politix, n° 44, 1999, P. 200.

(٢) يونس عرب، العقود الإلكترونية انظمة الدفع والسداد الإلكتروني، مقال منشور على www.arab-law.org

من آثار ومخلفات فيقوم بتسجيل المكان بأكمله عن طريق الصور الفوتوغرافية، حيث يتمكن المحقق من الإطلاع عليها.

والخبير الإلكتروني نجده في عمليات تزوير المستندات المدخلة في أنظمة الحاسبات الآلية أو المخرجة بعد المعالجة، أو في تعديل البيانات، والتلاعب في البرامج الأساسية أو برامج تطبيقات الأجهزة الملحقة بالحاسب الآلي، فضلاً عن عمليات الغش أثناء نقل وبث البيانات والمعلومات، لذا فإن هذا النوع من الجرائم يستوجب وجود خبراء ذوى صفات خاصة ومهارات فنية وتقنية عالية[١].

وتساهم الخبرة التقنية وتعاون جهات التحقيق والمحاكم في البحث عن الحقيقة، ولا تستطيع المحكمة في المسائل الفنية البحتة، كجرائم تقنية المعلومات، أن تبسط سلطتها كاملة في تقدير قوة الدليل الرقمي في جرائم تقنية المعلومات إلا بعد الاستعانة بخبير فني يخضع رأيه وتقريره لتقدير المحكمة، وتكون المحكمة في هذه الحالة مُلزَّمة بندب خبير فني وإلا قد يكون حكمها معيبًا بالقصور والإخلال بحق الدفاع[٢].

كما إن الإجراءات المتعلقة بالتحقيق والمحاكمات في جرائم تقنية المعلومات وضبط وجمع أدلة الإثبات ذات الطابع الرقمي، تتطلب وجود خبرة فنية متخصصة، وذلك لاختلاف طبيعة أدلة الإثبات في تلك الجرائم عن دلائل الإثبات في الجرائم الأخرى[٣]، لا سيما وأن سلامة الدليل الرقمي هو أمر مهم في الدعاوى والقضايا المتعلقة بجرائم تقنية المعلومات، فإذا لحقه عبث أو تغيير في طبيعته لا يكون مقبولًا، وهو ما يزيد من أهمية الخبرة الفنية والتقنية في إثبات الجرائم أو نفيها.

---

(1) Ashraf Abdelkader Kandel: CYBERCRIME: A COMPARATIVE STUDY, International Journal of Academic Research (Social Sciences & Humanities), Vol. 9. No. 1 - December Issue 2020.

(٢) مأمون سلامة – الإجراءات الجنائية في التشريع المصري طبعة ١٩٩٨ صفحة ٢٢٨ وما بعدها، نقض ٢١ أكتوبر ١٩٤٦، مجموعة القواعد ج٢، ٦٧٥، رقم ١٩٠.

(٣) المادة ١ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ " الدليل الرقمي : أي معلومات إلكترونية لها قوة أو قيمة ثبوتية مخزنة أو منقولة أو مستخرجة أو مأخوذة من أجهزة الحاسب أو الشبكات المعلوماتية وما في حكمها، ويمكن تجميعها وتحليلها باستخدام أجهزة أو برامج أو تطبيقات تكنولوجية خاصة"

هناك العديد من الأنماط المختلفة والمتنوعة من أنواع الخبرات في العمليات الإلكترونية، والتى ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستعمال الوسائل الإلكترونية، ومنها الأعمال المصرفية، وفي التجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والمواقع الإلكترونية الخاصة بالمواطنين، وطرق الاختراق والتهديد والتدمير والإتلاف لها. حيث إنه من المتوقع أن تتنوع الجرائم طبقاً لتنوع الوسائل الإلكترونية التي يتم استخدامها، والتي من خلالها يتم استهداف تلك العمليات الإجرامية.

وما يزيد من تعقد الظاهرة الأمنية المتعدية للحدود أن بعض مصادر التهديد قد تكون خارج نطاق سيطرة السلطات السياسية في الأطراف الدولية المعنية، كما أن بعضها يكون نتيجة الصراعات الداخلية الحادة في بعض الدول، والتي قد تصل إلى الحروب الأهلية، وما يترتب عليها من آثار، كنزوح أعداد كبيرة من البشر واختراقهم حدود الدول المجاورة هربًا مما قد يتعرضون له من مخاطر نتيجة الأوضاع الداخلية في بلادهم، كما أن بعض مصادر التهديد المتعدية للحدود قد تتمثل في منظمات الجريمة دولية النشاط، كالمافيا وتجارة المخدرات والسلاح وعصابات القرصنة [١]، والقرصنة الإلكترونية.

وتتنوع شبكات الاتصال بينها وتتمايز خصائصها الفنية فتندرج تحت تخصصات فنية وعلمية دقيقة مما يستوجب والحال كذلك أن يتوافر لدى الخبير الإمكانيات والقدرات العلمية والفنية في مجال التخصص، وعلى جهات التحقيق أن تدقق عند اختيارها للخبير، وتعد عملية تجميع الدليل الرقمي من أصعب العمليات التي تواجه الخبير التقني، حيث يلزمه إتباع الخطوات والأساليب العلمية التي تتناسب مع البيئة التي يتواجد بها هذا النوع من الدليل[٢].

وتفرض الخبرة تنوع المجالات بحيث تشمل الموظفين التابعين للدولة أو غيرهم، فهي تشمل الأطباء الشرعيين الذين يتلقون دراسات تخصصية في الإصابات الجنائية بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى دراستهم لعلم الطب، فيقدم الطبيب الشرعي خبرته في الفحص الطبي والتشريح لتوضيح أسباب الإصابة أو

(١) د.راشد محمد المري: البث الأجنبي وتهديداته للأمن القومي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧م، ص ٥٢ وما بعدها.

(٢) تقى مباركية، فاطمة الزهراء غريبي، دور الخبرة في إثبات المعاملات الإلكترونية والقواعد الفنية التي تحكمها في اكتشاف الدليل الرقمي، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٣٣، عدد ٢، ٢٠٢٢، ص ١٣.

الوفاة، وكيفية حدوثها، ونوع الأداة المستخدمة في الجريمة، والنتائج المترتبة على كل ذلك.

ولا يوجد اختلاف في مفهوم التفتيش القانوني فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية عن الإجراءات الجنائية، حيث أنه يقصد قيام السلطة المختصة بإجراءات التحقيق للولوج إلى المعالجة الآلية للبيانات بالبيئة الإلكترونية، والتوصل إلى كل ما تتضمنه من مدخلات ومخرجات وتخزين.

والغرض من ذلك هو الكشف عن الأفعال غير المشروعة والتي قد تتشكل جريمة جنائية أو جنحة، فضلاً عن الكشف عن أي أدلة أو قرائن تفيد في إثبات الجريمة والتوصل إلى الجاني، فيجب أن يعتمد التفتيش على توافر المبررات الكافية التي يمكن من خلالها التعرف على السبب من التفتيش والغرض منه، وتتمثل هذه المبررات في وقوع جريمة معلوماتية.

ولتوجيه التهمة لشخص يجب إجراء التفتيش للوصول إلى الأدلة التي تساعد في عملية إثبات وقوع الجريمة، كما يجب توافر إتهام بعينه، حيث يتم توجيهه إلى فرد أو هيئة أو منظمة، وذلك إما بصفته فاعل أو شريك يمتلك دلائل مرتبطة بالجريمة الإلكترونية.

لذا فإن الوسيلة المثلى لإثبات الجرائم الإلكترونية هي الوسائل الفنية والتقنية والعلمية، الأمر الذي يتطلب العمل على تحديث وسائل الإثبات الجنائي للتصدي لمثل هذه النوعية المستحدثة من الجرائم، والمقصود بذلك تطوير خبرات وقدرات العاملين على مواجهة الجرائم الإلكترونية، سواء أكان ذلك أثناء عملية التقصي وجمع الاستدلالات أو في مرحلة التحقيق والقضاء، حتى لا ينتج عن صعوبة الإثبات إفلات مرتكبي الجرائم الإلكترونية من العدالة[١]، والدليل الإلكتروني في الجرائم الإلكترونية هو الوسيلة التي يمكن من خلالها إثبات هذا النوع من الجرائم، ومن خلال ما ورد فقد تم طرح مشكلتين رئيسيتين من قبل الفقهاء، وهما:

الأولى: يعد الدليل الإلكتروني من الأدلة المستحدثة التي نتجت عن التطور العلمي الذى يشهده العالم أجمع حديثاً، كما أنه يتمتع بخصائص ومميزات تنبع من بيئته، والشكل الذى يتخذه، ويتمحور هذا التساؤل حول إيجاز أخذ كدليل

(١) محكمة النقض المصرية، ١٩٨١.

للإثبات، توافر صفة المشروعية في الدليل الإلكتروني فيما يتعلق بوجوده وطريقة التوصل إليه، وتتمثل تلك المشروعية في مدى قبول المشرع للدليل ضمن أدلة الإثبات الجنائي[١]، ثم التعرف على إمكانية قبول الدليل الإلكتروني والأخذ به يتماشى مع المبادئ المتعارف عليها في التشريعات الجنائية؟

الثانية: تتعلق بمدى مشروعية الدليل الإلكتروني في تمثيله للحقيقة، خاصة أن هذا النوع من الأدلة التى يصعب الحصول عليها، كما أنه معرض للتلاعب به وإتلافه، نظراً للتقدم التقني والتكنولوجي، الأمر الذى يجعل من الصعب إدراك ذلك لغير الخبير الإلكتروني[٢].

وهناك جانب أخر من الفقه قسم الجرائم الالكترونية إلى جرائم تقليدية: ترتكب عن طريق استخدام الحاسب الآلي وهي جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة والاتلاف، وجرائم التجسس والقرصنة، والجرائم الالكترونية التي تمثل اعتداء على الأموال، والجرائم الالكترونية التي تمثل اعتداء على البيانات، والجرائم الالكترونية التي تمثل اعتداء على الآداب العامة وحقوق الملكية الفكرية، والجرائم الالكترونية ذات الصلة بالإجرام المنظم والجرائم السياسية[٣].

(١) أشرف عبد القادر قنديل، الإثبات الجنائي في الجريمة الإلكترونية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٥، ص٢٥.

(٢) عقيلة بن لاغة، حجية أدلة الإثبات الجنائية الحديثة، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ٢٠١٢م، ٨٦.

(٣) أحمد ايت الطالب، تقنيات البحث وإجراءات المسطرة المتبعة في جرائم الانترنيت و المعلوميات، مجلة الملف، العدد ٩ نونبر ٢٠٠٦، ص.٢٦

المبحث الثاني

الخبرة الفنية والقواعد الإجرائية

في الجرائم الالكترونية

تتعلق مسألة إفراد الجريمة الإلكترونية بقواعد خاصة تنسجم مع طبيعتها وخصوصيتها أملتها مجموعة من الإعتبارات، منها الاختلاف الذي يطبع القواعد الإجرائية العادية عن نظيرتها في مجال البحث عن الجريمة الإلكترونية من جهة؛ والصعوبات التي تعترض أجهزة إنفاذ القانون لضبط هذه الجريمة من جهة أخرى.

ومن المعلوم أن الخبرة الفنية تعتبر من أبرز أدلة الإثبات أمام القضاء في الشريعة الإسلامية أو القوانين الوضعية، كما أن اللجوء إلى الخبرة الفنية إنما يكون في المسائل ذات الطبيعة الفنية التي تتطلب للحكم فيها معارف فنية خارج اختصاص القاضي، وتعد الخبرة الفنية أحد أهم وسائل الإثبات وأخطرها؛ حيث يعتبر التقرير الفني دليلاً معتبراً يعتمد عليه القاضي أو المحكم للوقوع على حقيقة الوقائع والمسائل الفنية التي لا تستطيع الإلمام بدقائقها، مالم يشكك أحد الخصوم في صحة الرأي الذي انتهى إليه الخبير المكلف بالمأمورية.

وبذلك يتضح أن الخبرة تكون في الحالات والمسائل الفنية البحتة، ولا يصح الاستعانة بهم إلا عند وجود المقتضى لهذه الاستعانة[١]، فإن انتفى المقتضى لم يصح ندبهم ولا عملهم، وأن مهمتهم مقصورة على تقديم المشورة للقاضي حتى يتمكن بنفسه من الإلمام بدقائق الأدلة المقدمة إليه والترجيح بينها؛ وبذلك تخرج المسائل القانونية عن نطاق طلب الخبرة، ولا يجوز للقاضي تكليف الخبير بها، ويقف دوره عند المسائل الفنية البحتة دون المسائل القانونية. ومن هنا تأتي الأهمية إلى الأستعانة بالخبير الإلكتروني في تلك المسائل الإلكترونية الفنية الشائكة، التي يصعب على غير المتخصصين في هذا المجال الإلكتروني إدراك أبعادها.

أهمية الخبرة الفنية:

وتبرز أهمية الخبرة الفنية في أنها تساعد القاضي والمحكم من خلال تقرير الخبير في التعرف على حقيقة الوقائع المثارة أمامه باستخدام الطرق والوسائل العلمية الحديثة، وتعبر عن الواقع بشكل دقيق، وتزداد أهمية تلك الخبرة مع تطور الأشكال والأساليب لممارسة الحياة، فقد ظهرت وسائل حديثة في الاستيلاء على

---

(١) محكمة النقض المصرية، الدائرة المدنية، الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٧٠ قضائية، جلسة ٢٤ ديسمبر ٢٠٠١، مكتب فني ٥٢ الجزء ٢، ٢ ١٣٢١.

الأموال والاعتداء على الأشخاص، ويستطيع الخبراء تقدير حجم الأضرار والخسائر باستخدام تلك الوسائل، التي تساعد القاضي والمحكم على تقدير قيمة التعويض المناسب لجبرها.

وقد أقرت المبادئ القانونية أنه لا يجوز للقاضي اللجوء إلى الخبرة الفنية إلا في الحالات التي يمكنه العلم بها أو إيضاحها، والمقصود بالخبرة الفنية هنا إمكانية المتخصص التقصي عن الموضوعات المادية أو الفنية التي لم يتمكن المحقق من الوصول إليها، وفي حالة عدم قدرته على التوصل للأدلة الضرورية لإثبات الجريمة بجميع الوسائل المتاحة مثل رفع البصمات والكشف عن سبب الوفاة في جرائم القتل العمد، وحتى يتم الوصول إلى الحقائق المتعلقة نجد أن القانون قد شرع الاستعانة بخبراء متخصصين في مجال التحقيق والفحص، كما أصبح أحد إجراءات التحقيق قيام المحقق بندب الخبير، وبالمثل عمليات إيداع تقارير الخبرة[١].

المسائل التي يجوز للقاضي أن يستعين فيها بمشورة الخبير الفني:

إن تحقيق عناصر الدعوى وبيان وجه الحق فيها وتحميص ما يقدم من أدلة والموازنة بينها هو من صميم ولاية القاضي، فلا يجوز له التخلي عنها أو يفوض غيره فيها، وإن كان له أن يستعين بمشورة خبير في الدعاوى التي يثار فيها نزاع يتعلق بأمور فنية بحتة، تقصر معارف القاضي عن الإلمام بها، إلا أن مهمة الخبير تقف عند هذا الحد، فإن تجاوزها وتطرق لمسألة قانونية حتى ولو كان القاضي قد صرح له ببحثها، فلا يجوز للقاضي الاستناد إلى هذا التقرير فيما تطرق إليه، وتعين عليه القيام بواجبه ببحث هذه المسألة وتمحيص أدلة الخصوم والموازنة بينها وإعمال حكم القانون عليها[٢].

ولا يمكن أن يرفض القاضي اللجوء إلى ندب خبير في قضايا تقنية المعلومات، إذ هي قضايا فنية تتطلب خبرة خاصة، ويكون حكمه مجانباً للمنطق العلمي ومعيباً إن لم يكن مستنداً إلى الخبرة التقنية في هذا المجال وذلك لتحقيق مبدأ التخصص، وإذا كانت الخبرة التقنية في مجال التعاون القضائي تعد أقوى

---

(1) Adnan, Suzan. 2013 *Intihak Hurmat Al-Hayah Al-Khassah 'Abr Al-Internet*. Maqal Manshur Fi Majallah Jami'ah Dimashq Li al-'Ulum Al-Iqtisadiyyah Wa al-Qanuniyyah. Al-Mujallad 29. Al-'Adad Al-Thalith ..

(٢) محكمة النقض المصرية، دوائر الإيجارات، الطعن رقم ٥٦١٨ لسنة ٧٣ قضائية، جلسة ٢٨ مارس ٢٠٠٥.

مظاهر التعامل القانوني والقضائي مع ظاهرة تكنولوجيا المعلومات والإنترنت خاصة إزاء نقص المعرفة لدى القانونيين بظاهرة تقنية المعلومات، فهل يعنى هذا تعرض مبدأ القاضي خبير الخبراء لهزات عنيفة إزاء النمو المستمر لمبدأ التفاعل القانوني مع ظاهرة البيئة الرقمية التي تقع في اختصاص آخر غير الجوانب النظرية التي يتمتع بها القاضي والمبنية على معايير الدراسات القانونية من التفاعل معها[١].

الخبرة في مجال التحقيق:

ولعل أهمية الخبرة في مجال التحقيق في الجريمة الإلكترونية جعلت بعض التشريعات لا تكتفي بالنصوص القانونية التقليدية التي تنظم الخبرة، وعمدت على إدراج نصوص قانونية تنظم الخبرة في المجال الإلكتروني، ومنها المشرع البلجيكي بموجب القانون الصادر في ٢٠٠٠/١١/٢٣ حيث نصت المادة ٨٨ منه على " يجوز للقاضي والشرطة القضائية أن يستعينا بخبير ليقدم وبطريقة مفهومة المعلومات اللازمة عن كيفية تشغيل النظام وكيفية الدخول فيه أو الدخول للبيانات المخزنة أو المعالجة أو المنقولة بواسطته، ويعطى القانون لسلطة التحقيق طلب تشغيل نظام أو البحث فيه أو عمل نسخة من البيانات المطلوبة للتحقيق أو سحب البيانات المخزنة أو المحمولة أو المنقولة على أن يتم ذلك برغبة وأسلوب جهة التحقيق[٢].

وقد نظم المشرع الكويتي أحكام الخبرة في مرحلة المحاكمة في المادتين (٢، ٤) من قانون تنظيم الخبرة، والتى اعطت للمحكمة الحق سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تعين خبيراً أو أكثر في الدعوى، كما أن لها أيضاً أن نعلن الخبراء لتقديم إيضاحات في الجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة.

وقد نظمت أيضًا اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات عمل الخبراء التقنيين والفنيين، وبموجب هذا القانون يعد الخبراء الفنيين والتقنيين المقيدين في سجلات الخبراء تابعين للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وهو هيئة قومية مستقلة لإدارة مرفق الاتصالات، وله الشخصية الاعتبارية العامة ويتبع

---

(١) عادل عزام سقف الحيط، جرائم الذم والقدح والتحقير المرتكبة عبر الوسائط الإلكترونية – دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص٢٧٣.

(٢) فاطمة الزهراء غريبي وآخرون، دور الخبرة في إثبات المعاملات الإلكترونية والقواعد الفنية التي تحكمها في اكتشاف الدليل الرقمي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٣٣، عدد ٢، ٢٠٢٢م، ص ص ١٢٩-١٤٠.

الوزير المختص. كما تناولت المادة الثامنة من اللائحة وجوب مراعاة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات الحفاظ على سرية البيانات الواردة بسجلات الخبراء وعدم الإفصاح عنها إلا بموجب أمر قضائي[١].

وقد اثبتت المادة ١٣٦ من قانون الاثبات المصري أن" للخصوم الحق في الاتفاق على اختيار الخبير"، فقد يري الخصوم من خبير ما أن لديه من المعرفة والخبرة التي تؤهله إلى توضيح حقيقة الواقع، وفي حال عدم الاتفاق تختار للمحكمة خبيرا من الخبراء المقبولين أمامها سواد من مكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعي أو أحد الخبراء الموظفين أو من غيرهم إذا قدرت الحاجة إلى ذلك، وقد قضت محكمة النقض بأن " تحديد شخص الخبير مرجعه في النهاية إما للخصوم إذا اتفقوا أو للمحكمة التي ندبته حتى لو كان موظفا وفوضت لإدارته ترشيح من يؤدي المهمة". [٢]، كما حظرت المادة ١٤٨ مكرر من قانون الاثبات على أية وزارة أو مصلحة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو وحدة من الوحدات الاقتصادية التابعة لهما أو أية جمعية تعاونية أو شركة أو منشأة فردية، أن تمتنع بغير مبرر قانوني عن اطلاع الخبير على ما يلزم الاطلاع عليه مما يكون لديها من دفاتر أو سجلات أو مستندات أو أوراق تنفيذاً للحكم الصادر بندب الخبير.

للخبير الفني والتقني جمع واستخراج واستنباط الأدلة الرقمية محل الواقعة باستخدام التقنيات التي تتضمن عدم تغيير أو تحديث أو محو أو تحريف أو إتلاف الأدلة التي يجمعها، ويتم جمع الدليل بمعرفة الخبير واستخراجه وحفظه، مع بيان في التقارير الفنية نوعية ومواصفات البرامج والأدوات والأجهزة والمعدات التي تم استخدامها، وتوثيق كود وخوارزم hash الناتج عن استخراج نسخ مماثلة ومطابقة للأصل من الدليل الرقمي بالتقرير الفني[٣].

ولا يوجد قيدًا على سلطة المحكمة التقديرية في تقدير الدليل، إلا في حالة ما إذا كانت الخبرة متعلقة بمسائل فنية بحتة، فهنا لا يجوز للمحكمة تفنيدها إلا بأساليب فنية، وتُوضِّح محكمة النقض المصرية في هذا الشأن أن "المحكمة إذا اعترضها واقعة فنية، وإن كان لها أن تتخذ ما تراه بشأنها من وسائل لبحثها وفهمها مستعينة في ذلك بالحقائق العلمية الثابتة، إلا أنه يجب أن يكون استناد

([١]) المادة رقم ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

([٢]) محكمة النقض المصرية، الدائرة المدنية، الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٧٠ قضائية، جلسة ٢٤ ديسمبر ٢٠٠١، مكتب فمي ٥٢ الجزء ٢، ٢ ١٣٢١.

([٣]) المادة ٩ من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨.

المحكمة إلي تلك الحقائق مبنيًا على أسس علمية سليمة ثابتة بمصادر المعرفة بالمسألة موضوع البحث ثبوتًا لا يحتمل تفسيرًا أو تأويلًا"[١]، فمنح الدستور المصري، في مادته رقم ١٩٩، الحماية والضمانات اللازمة لتأدية عملهم بما نظمه القانون[٢].

(١) محكمة النقض المصرية – نقض ٢ مايو ١٩٦٧، مجموعة الأحكام س ١٨، رقم ١٣٤.
(٢) مقال بعنوان "استقلال خبراء وزارة العدل: حقٌّ أم عرقلةٌ لسير العدالة " موقع منشورات قانونية – بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١٧ – يمني يوسف.

الخاتمة:

من نافلة القول ان ما خلصنا إليه هو التأكيد على أن العلاقة القائمة بين مؤسسة القضاء ومهمة الخبير القضائي والخبير الإلكتروني ما هي علاقة تعاون وتآزر؛ الغاية منها تحقيق المحاكمة العادلة، عن طريق تسهيل تنفيذ مأمورية الخبير ورفع الحواجز التي تعترضه أثناء إنجاز المهمة المنوطة به، وأن اختيار الخبير يستند إلى قدراته العلمية أو الفنية، وتنحصر مهمته في إبداء رأيه في المسائل الفنية المحددة له من طرف القاضي، والتي لا دخل لها بالقانون، ويتمتع باستقلال في إنجاز مهمته ولا يخضع في ذلك إلا لضميره المهني ومعلوماته الفنية.

والعمل بالخبرة القضائية يثير نقاشاً من منظور أن العمل بها يجعل القاضي يتخلى عن المنازعة المعروضة عليه، لبحث حلولها من طرف الخبير، فضلاً عن أن القاضي كثيراً ما يأخذ بنتائج الخبرة والرأي الذى يقدمه الخبير في تقريره، مما يمس نوعاً من استقلال القاضي في تكوين قناعته الشخصية بموضوع النزاع وإصدار حكمه فيه.

والقضاء غالبا ما لا يلجأ إلى الخبير إلا بغاية إرشاده ومساعدته على استجلائه ما التبس عليه من جزئيات في ملف القضية، وبذلك فإن المحكمة في هذه الحالة تسند إليه و ترتكز عليه في فصلها في موضوع الدعوى، ولا يجادل اثنان حول مدى خطورة نتيجتها، ومن ثم تصبح مهمة الخبير والمحكمة على حد سواء معقدة ما دام أن البلوغ إلى نتيجة الحكم سوف يكون بناء على تقدير مشترك لجهة قضائية موكول إليها أصلا الفصل في الدعوى، ولجهة فنية أو علمية موكول إليها إبداء الرأي فقط.

النتائج:

١.من يقوم بأعمال الخبرة هم الخبراء المرخصون، ويجوز الاستعانة بالخبرة المتوفرة لدى الجهات الحكومية، وللمحكمة أن تختار غيرهم، شريطة أن تبين ذلك في أسباب قرار الندب.

٢.سلامة الدليل الرقمي هو أمر مهم في الدعاوى والقضايا المتعلقة بجرائم تقنية المعلومات، فإذا لحقه عبث أو تغيير في طبيعته لا يكون مقبولًا، وهو ما يزيد من أهمية الخبرة الفنية والتقنية في إثبات الجرائم أو نفيها.

٣.إذا اتفق الخصوم على خبير أقرت المحكمة اتفاقهم، وإن اختارت غير ما تم الاتفاق عليه، فعليها أن تبين أسباب ذلك في قرار الندب.

٤.إذا تعلق الأمر بمسائل فنية بحتة كالطب والهندسة والمحاسبة وغيرها من الأمور التي يتعذر على القاضي معرفتها والإلمام بها بشكل واضح ودقيق، وجب عليه ندب خبير لكشف الغموض واللبس الحاصل في تلك المسألة.
٥.لا يجوز الاستعانة بالخُبراء متى ما كان هناك عدم جدوى من الوقائع المراد إثباتها، أو كانت متعلقة بأمور ليس لها علاقة في أصل الدعوى، ولا تضيف جديداً، وكذلك إذا كان موضوع الخبرة غير محلاً للنزاع بين أطراف الدعوى، أو إذا كان يقصد من طلب ندب الخبراء المماطلة والكيد والتضليل.
٦.إن رأي الخبير لا يقيد ولا يُلزم محكمة الموضوع برأيه، أو بالنتيجة التي خَلُص إليها، ولا يمكن للمحكمة أن تُفند التقرير المقدم من جهة مختصة، إلا عن طريق خبرة أخرى، وهي التي تعرف بالخبرة المضادة.
٧.يمكن لأطراف الدعوى طلب رد الخبير للأسباب التي تجيز رد القاضي، وما هي إلا ضمانة من ضمانات التقاضي لهم، للوصول إلى نتيجة عادلة.

التوصيات:

١.الخبير المساعدة للقاضي ويسهل من مأموريته فيجب أن يتوافر في الخبير الموضوعية والحياد والنزاهة وعدم المحاباة، مع عدم التأثر بالعوامل الشخصية.
٢.يجب أن تتوافر في الخبير الأهلية، وأن يكون من الغير، بمعنى لا يجوز أن يقوم الخبير بدوره في خصومة هو طرف فيها.
٣.ضرورة إلمام الخبير بنظم الحاسب الآلي بمكوناته المادية والبرامجية، ومعرفة طرق فحصها كبرامج كشف وإزالة الفيروسات وبرامج استرجاع البيانات والمعلومات، وإظهار المخفي منها.
٤.على المحكمة أن تراعي في اختيار الخبير تناسب معارفه الفنية مع المهمة المراد ندبه لها.
٥.المسؤولية التي يضطلع بها الخبير أثناء ممارسته لمهامه تعد مسؤولية جسيمة تتطلب منه التحلي بقدر كبير من الموضوعية والقيام بجميع التحريات اللازمة قبل ترتيب النتائج عن المعطيات المتوفرة لديه، وذلك بعد التأكد بطبيعة الحال من توصل الأطراف بالاستدعاء بصفة قانونية.
٦.يحق لأطراف الدعوى طلب استبدال الخبير، لكن لابد أن يقوم ذلك على أسباب مقبولة، كما أنه يحق لقاضي الموضوع ذلك من باب أولى.
٧.يجب أن تتضمن قواعد الاستعانة بالخبراء الشكل والقالب القانوني لقرار ندب الخبرة، وعدم تركه للاجتهاد وفق الصور التي تم ذكرها في حينه.

٨.الخبير رغم استقلاله يبقى تابعاً للسلطة القضائية التي انتدبته لمساعدتها مما يتوجب عليه التقيد بالنقاط المحددة له بموجب القرار المعين بمقتضاه دون الإدلاء برأي أو بيان في مسألة لم ترد في هاته المهمة.
٩.منح الخبراء حقوقهم كاملة غير منقوصة، حتى يتمكنوا من أداء عملهم على أكمل وجه، ومن ثم محاسبتهم على التقصير إن وجد .
١٠.أن تتطرق قواعد الاستعانة بالخُبراء إلى المترجم، وآلية الرجوع إليه والشروط اللازم توفرها فيه، لكونه يُعد من ضمن الخبراء.
١١.أن تتطرق قواعد الاستعانة بالخُبراء إلى أن تقدير المحكمة لأتعاب الخبير ليس نهائياً، وإنما يحق للخبير وأطراف الدعوى الاعتراض على ذلك أمام محكمة الاستئناف.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولاً- المراجع باللغة العربية:

١)القواميس العربية:

أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨م.

٢)الكتب والمراجع العامة:

١)ابن منظور، لسان العرب، لبنان، دار الجبل ودار لسان العرب، الجزء الرابع، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٢)احمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية، ط٧، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.
٣)أشرف عبد القادر قنديل، الإثبات الجنائي في الجريمة الإلكترونية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٥.
٤)حسن صادق المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط٣، ٢٠٠٥م.
٥)خالد ممدوح إبراهيم، الجرائم المعلوماتية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٤م.
٦)عبد الوهاب العشماوي، إجراءات الإثبات في المواد المدنية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٥م.
٧)راشد المري: وسائل التواصل الاجتماعي وتاثيرها على الناشئة، بحث منشور، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠١٨.
٨)راشد محمد المري: البث الأجنبي وتهديداته للأمن القومي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧م.
٩)عكاشة محي الدين، محاضرات في الملكية الأدبية والفنية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠١م.
١٠)علي عوض حسن، الخبرة في المواد المدنية والجنائية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ١٩٩٣م.
١١) مأمون محمد سلامة – الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
١٢) مأمون محمد سلامة، الاجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٣) مأمون محمد سلامة، قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض، طبعة نادي القضاة سنة ١٩٨٠.
١٤) محمد حزيط، الخبرة القضائية في المواد المدنية والإدارية في القانون الجزائري، الجزائر، الطبعة الثانية، دار هومة، ٢٠١٥م.
١٥) معتصم محمود حيف، الخبرة القضائية في القضايا الحقوقية، الأردن، دار الثقافة، ٢٠١٤.
١٦) نصر الدين هنوني ونعيمة تراعي، الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية، الجزائر، دار هومة، ٢٠١٦، ط٣.
١٧) هشام رستم، الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية، ١٩٩٤م، ص٢٩.

٣) الرسائل العلمية (الدكتوراة) :

١)أحمد محمد رفعت، المسئولية المدنية للخبير القضائي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠١٤م.
٢)آمال عبدالرحمن يوسف حسن، الأدلة العلمية ودورها في الإثبات الجنائي، رسالة ماجستير في القانون العام، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، ٢٠١٢.
٣)عبدالكريم محمود الرويلي، الخبرة في المواد المدنية: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في القانون الخاص، قطر، كلية القانون جامعة قطر، ٢٠١٩م.
٤)محمد غالب الرحيلي، الخبرة في المسائل الجزائية، دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والكويتي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤م.
٥)أسامة أحمد محمد جاد الله، الخبرة أمام القضاء، دراسة تطبيقية على خبراء وزارة العدل، رسالة دكتوراه، المنوفية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠١٨م.
٦)إسلام عبد الرحمان، إجراءات التحقيق في المواد المدنية طبقاً للتشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصص القانون الإجرائي، العراق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، ٢٠١٨م.
٧)بوثينة أيمن، الخبرة القضائية في المادة الإدارية، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون إداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقة السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣م.

٨)روبيرو يسعد، يايا فرحات، الخبرة القضائية ودورها في الإثبات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص مهن قانونية وقضائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدالرحمان ميرة، بجاية، ٢٠١٩م.
٩)صبيحة بهاز، الخبرة القضائية في المنازعات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي حقوق، تخصص قانون إداري، جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، ٢٠١٨/٢٠١٧م.
١٠) عقيلة بن لاغة، حجية أدلة الإثبات الجنائية الحديثة، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ٢٠١٢م.

٤) أحكام وقوانين:

١١) محكمة التمييز الكويتية، طعن رقم ٨٩/٣٢ جلسة ١٩٩٠/٤/٢، مدني، موقع قوانين الشرق الأوسط، منظومة المعلومات الشاملة، أحكام المحاكم العربية
١٢) قانون الخبرة الكويتي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٦ في المادة الأولى منه.
١٣) المادة ١ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ " الدليل الرقمي : أي معلومات إلكترونية لها قوة أو قيمة ثبوتية مخزنة أو منقولة أو مستخرجة أو مأخوذة من أجهزة الحاسب أو الشبكات المعلوماتية وما في حكمها، ويمكن تجميعها وتحليلها باستخدام أجهزة أو برامج أو تطبيقات تكنولوجية خاصة"
١٤) المادة ٩ من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨.
١٥) المادة رقم ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
١٦) نقض ٢١ أكتوبر ١٩٤٦، مجموعة القواعد ج٢، ٦٧٥، رقم ١٩٠.
١٧) محكمة النقض المصرية – نقض ٢ مايو ١٩٦٧، مجموعة الأحكام س ١٨، رقم ١٣٤.
١٨) محكمة النقض المصرية، ١٩٨١.
١٩) محكمة النقض المصرية، الدائرة المدنية، الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ قضائية، جلسة ٢١ إبريل ١٩٧٩، مكتب فني ٣٠ رقم الجزء ٢، الصفحة ١٥٧.
٢٠) محكمة النقض المصرية، الدائرة المدنية، الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٧٠ قضائية، جلسة ٢٤ ديسمبر ٢٠٠١، مكتب فني ٥٢ الجزء ٢، ٢ ١٣٢١.

٢١) محكمة النقض المصرية، الدائرة المدنية، الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٧٠ قضائية، جلسة ٢٤ ديسمبر ٢٠٠١، مكتب فمي ٥٢ الجزء ٢، ٢ ١٣٢١.
٢٢) محكمة النقض المصرية، الدوائر التجارية، الطعن رقم ١٣٧٩١ لسنة ٨٠ قضائية، جلسة ٢٤ يونية ٢٠١٨.
٢٣) محكمة النقض المصرية، دوائر الإيجارات، الطعن رقم ٥٦١٨ لسنة ٧٣ قضائية، جلسة ٢٨ مارس ٢٠٠٥.
٢٤) محكمة النقض المصرية، دوائر الإيجارات، الطعن رقم ٥٦١٨ لسنة ٧٣ قضائية، جلسة ٢٨ مارس ٢٠٠٥.

٥) المجلات والمؤتمرات العلمية:

٢٥) أحمد ايت الطالب، تقنيات البحث وإجراءات المسطرة المتبعة في جرائم الإنترنت والمعلوميات، مجلة الملف، العدد ٩ نونبر ٢٠٠٦.
٢٦) بوشك نجية، سايح آسية، الخبرة المحاسبية القضائية في الجزائر ودورها في الحد من الجرائم الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس، المجلد الثاني، المدية، العدد ٢، ٢٠١٧م.
٢٧) تقى مباركية، فاطمة الزهراء غريبي، دور الخبرة في إثبات المعاملات الإلكترونية والقواعد الفنية التي تحكمها في اكتشاف الدليل الرقمي، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٣٣، عدد ٢، ٢٠٢٢م.
٢٨) جمال الكيلاني، الإثبات بالمعاينة والخبرة في الفقه والقانون، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٢١.
٢٩) عادل أحمد صالح على، الطبيعة القانونية للخبرة القضائية، بحث منشور، كلية الحقوق، جامعة المنيا، قسم القانون المدني، ٢٠١٩م.
٣٠) عادل عزام سقف الحيط، جرائم الذم والقدح والتحقير المرتكبة عبر الوسائط الإلكترونية – دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.
٣١) عبد الرحمان اللمتوني، الإجرام المعلوماتي بين ثبات النص وتطور الجريمة، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد السابع، ٢٠١٤.
٣٢) علي محمود حمودة، الأدلة المتحصلة من الوسائل الإلكترونية في إطار نظرية الإثبات الجنائي، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية شرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، العدد ١، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ٢٠٠٣م.

٣٣) فاطمة الزهراء غريبي وآخرون، دور الخبرة في إثبات المعاملات الإلكترونية والقواعد الفنية التي تحكمها في اكتشاف الدليل الرقمي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٣٣، عدد ٢، ٢٠٢٢م.
٣٤) محمد ابو العلا عقيدة، التحقيق وجمع الأدلة في مجال الجرائم الإلكترونية، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية شرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، العدد ١، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ٢٠٠٣ م.
٣٥) محمد الكشبور، الخبرة القضائية في قانون المسطرة المدنية، دراسة مقارنة، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٠م.
٣٦) محمد عبدالسلام عمر: خصوصية مسئولية الخبير القضائي في ظل التشريع الإماراتي، الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠٢٠م.
٣٧) محمد وحيد دحام وريمون ملك شنودة، الوجيز في قصور أحكام الخبرة الفنية – دراسة تحليلية مقارنة، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م.
٣٨) مصطفى أحمد عبدالجواد حجازي، المسئولية المدنية للخبير القضائي، دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والمصري والكويتي في ضوء آراء الفقه وأحدث أحكام القضاء، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٨م.
٣٩) نور الدين الواهلي، الإختصاص في الجريمة الإلكترونية، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد السابع، ٢٠١٤.
٤٠) هشام ملاطي، خصوصية القواعد الإجرائية للجرائم المعلوماتية-محاولة لمقاربة مدى ملائمة القانون الوطني مع المعايير الدولية-، سلسلة ندوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد السابع، ٢٠١٤.
٤١) هنوني نصر الدين وتراعي نعيمة، الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية، الجزائر، الطبعة الثالثة، دار هومة، ٢٠١٦م.
٤٢) ورقة بحثية بعنوان "مدخل إلى مفهوم الدليل الجنائي الرقمي وحجيته في الإثبات" صادرة عن مسار- مجتمع التقنية والقانون بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٢١.

٦) المواقع الإلكترونية:

٤٣) مقال بعنوان "استقلال خبراء وزارة العدل: حقٌّ أم عرقلةٌ لسير العدالة " موقع منشورات قانونية – بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١٧ – يمني يوسف.

٤٤) يونس عرب، العقود الإلكترونية انظمة الدفع والسداد الإلكتروني، مقال منشور على www.arab-law.org
٤٥) موقع شبكة قوانين الشرق، مصطلحات قانونية "الخبرة – عمل الخبير".
٤٦) عثماني سعيد، الخبرة القضائية في الجرائم المعلوماتية، جريدة عالم التنمية، على الموقع الإلكتروني: www.us-osr.org.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

Adnan, Suzan. 2013 *Intihak Hurmat Al-Hayah Al-Khassah ‘Abr Al-Internet*. Maqal Manshur Fi Majallah Jami‘ah Dimashq Li al-‘Ulum Al-Iqtisadiyyah Wa al-Qanuniyyah. Al-Mujallad 29. Al-‘Adad Al-Thalith.

Ashraf Abdelkader Kandel: CYBERCRIME: A COMPARATIVE STUDY, International Journal of Academic Research (Social Sciences & Humanities), Vol. 9. No. 1 - December Issue 2020.

FORENSISGROUP THE EXPERT OF Experts; http://www.forensisgroup.com/civilliability- for-experts-possible-probable-a-guide-for-experts-and-attorneys-2/

TRIBOLO Julie, L’expertise dans les Procédures Contentieuses Interétatiques, Thèse de doctorat en droit public, Faculté de Droit et Science Politique Université d’Aix-Marseille, 2017, p. 22

Susan Cunningham- Hill Kareen Elder, Civil Litigation, (London: Oxford University Press, U. K, 2016).

Y. Barthe & C. Lemieux, « Les risques collectifs sous le regard des sciences du politique. Nouveaux chantiers, vieilles questions », Politix, n° 44, 1999, P. 200.

– تم بحمد الله –